تلخيص

"مشكل القرآن الكريم"

للشيخ عبد الله بن حمد المنصور

الإعداد:

الدكتور المفتي

أبو شمامة وصي الله بن مختار أحمد الإمدادي

تلخيص

"مشكل القرآن الكريم"

للشيخ عبد الله بن حمد المنصور

الإعداد

الدكتور المفتي أبو شمامة وصي الله بن مختار أحمد الإمدادي

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلّف

الكتاب: تلخيص "مشكل القرآن الكريم" للشيخ عبد الله بن حمد المنصور

الإعداد: الدكتور المفتي أبو شمامة وصي الله بن مختار أحمد الإمدادي

الناشر: دار القرآن والسنّة – أعظم جراه

الطبعة: الأولى ١٤٤٦هـ. / ٢٠٢٤م

عدد الأجزاء: ١

هذا الكتاب مهدى

إلى أمي وأبي الكريمين اللذَين ربياني صغيرا

وإلى أفراد عائلتي الغالية من الإخوة والأخوات

وإلى مشايخي الذين أرشدوني إلى الرشد

وإلى أصدقائي المخلصين

"مفهرس الكتاب"

الإهداء.. ٤

المقدّمة: أهمّية علم مشكل القرآن والتصنيف فيه................................ ٧

الفصل الأول: مشكل القرآن الكريم.................................. ٨

المبحث الأول: تعريف مشكل القرآن من حيث اللّغة والاصطلاح............... ٨

المبحث الثاني: وجود المشكل في القرآن الكريم................................ ٩

المبحث الثالث: حكمة وجود المشكل في القرآن................................ ١١

المبحث الرابع: حكم البحث عن المشكل في القرآن الكريم......................... ١٢

الفصل الثاني: أسباب وقوع الإشكال في القرآن.......................... ١٣

المبحث الأول: اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنّة................................ ١٣

المبحث الثاني: اختلاف الموضوع في الآيات.................................... ١٣

المبحث الثالث: اختلاف الموضع والمكان للآيات................................ ١٤

المبحث الرابع: وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة....................... ١٤

المبحث الخامس: اختلاف جهة الفعل.. ١٤

المبحث السادس: تعدّد القراءات في الآية...................................... ١٥

المبحث السابع: توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث الصحيحة........... ١٥

المبحث الثامن: توهم استحالة المعنى.. ١٦

المبحث التاسع: خفاء المعنى.. ١٦

المبحث العاشر: غرابة اللّفظ.. ١٦

المبحث الحادي عشر: مخالفة المشهور من قواعد النّحو والعربية.................. ١٧

المبحث الثاني عشر: الإيجاز والاختصار...................................... ١٨

المبحث الثالث عشر: احتمال الإحكام أو النسخ للآية............................ ١٨

المبحث الرابع عشر: تردد معنى الآية بين أن يكون لها مفهوم مخالفة أو لا؟.........١٩

الفصل الثالث: أنواع مشكل القرآن الكريم..............................٢٠

المبحث الأول: ما يظن فيه تعارض واختلاف.................................٢٠

المبحث الثاني: المشكل للمتشابه..٢٢

المبحث الثالث: المشكل اللّغوي...٢٤

المبحث الرابع: المشكل من حيث القراءات ورسم المصحف.....................٣٠

الفصل الرابع: طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن.....................٣١

المبحث الأول: تحرير وجه الإشكال...٣٣

المبحث الثاني: معرفة سبب النّزول...٣٤

المبحث الثالث: رد المتشابه المشكل إلى المحكم وإلى العالم به مع الإيمان والتصديق...٣٤

المبحث الرابع: اعتبار طريقة القرآن وعادته في دفع الإشكال....................٣٤

المبحث الخامس: جمع الآيات ذات الموضوع الواحد..........................٣٥

المبحث السادس: النظر في السياق..٣٥

المبحث السابع: تلمس الآيات والآثار الصحيحة الدّافعة للإشكال...............٣٥

المبحث الثامن: الإعراب وأثره في بيان المشكل...............................٣٦

المبحث التاسع: الجمع بين الآيات بإعمال قواعد الترجيح عند المفسرين.........٣٦

المبحث العاشر: النسخ...٣٦

المبحث الحادي عشر: التوقّف..٣٦

خاتمة الكتاب...٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

أهمّيَة علم مشكل القرآن والتصنيف فيه

إنّ علم "مشكل القرآن" يعدّ أحد علوم التفسير، حيث أن الإشكال قد يطرأ على القارئ، ويحول بينه وبين تدبره في القرآن، مع أنه مأمور من الله ﷻ، كما قال الله تعالى: {كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ} [ص: ٢٩]، والتدبر لا يمكن إلا بفهمَ معاني القرآنَ التي هي غايَة علم التفسَير.

وكذلك أن الإشكال الوارد على القارئ يؤدّي إلى التردّد والشك، ومن هنا اعتنى العلماء بعلم "مشكل القرآن" ومعرفة أسبابه وطرق دفعه؛ لأنه فيه دفع إشكالات الزنادقة والملاحدة، وإظهار إعجاز القرآن ودقائق معانيه، وكذلك فيه بيان فصاحته وبلاغته؛ وبهؤلاء كلّها قد يزول الشك والتردد، ويزداد الإيمان بالقرآن.

فنظرا إلى هذه الأهمية اعتنى العلماء هذا العلم - منذ عهد الصحابة (رضي الله عنهم أجمعين) إلى يومنا هذا — بمصنّفاته القيمة والنافعة، وقد يبلغ عدد الكتب المصنّفة في هذا الباب إلى قرابة الخمسين، وفق ما ذكرها المصنّف في كتابه "مشكل القرآن".

الفصل الأول: مشكل القرآن الكريم

المبحث الأول: تعريف مشكل القرآن من حيث اللّغة والاصطلاح

المشكل لغةً: المماثلة، والاشتباه، والاختلاط، والالتباس.

وقبل أن نذكر معناه الاصطلاحي، ينبغي لنا أن نعرف أن هذا المصطلح يستخدم في علوم مختلفة من أصول الفقه، وعلوم الحديث، وعلوم القرآن، وهي كالآتي على الترتيب المذكور:

"المشكل" في اصطلاح أصول الفقه: هو اسم لخفاء الحقيقة على السامع بتعارض النّصوص، أو بدخوله في أشكاله وأمثاله؛ حتى لا ينال المراد إلا بالطّلب ثم بالتأمل؛ حتى يتميز عن أمثاله.

"المشكل" في اصطلاح علوم الحديث: هي الآثار المروية عن رسول الله ﷺ بالأسانيد المقبولة، وجاء ما يناقضها في الظاهر من آية أو حديث، أو غير ذلك مما هو ظاهر ومعتبر، أو فيها ألفاظ أو معاني لا تعلم عند كثير من الناس.

"المشكل" في اصطلاح علوم القرآن: هي الآيات التي التبس معناها واشتبه، فلم يعرف المراد منها عند كثير من المفسرين.

"القرآن" لغةً: مشتق من "قرأ"، بمعنى الجمع.

"القرآن" اصطلاحا: هو كلام الله ﷻ المنزل على نبيه محمد ﷺ، المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة النّاس.

تعريف "مشكل القرآن": هي الآيات القرآنية التي التبس معناها، واشتبه على كثير من المفسرين، فلم يعرف المراد منها إلا بالطّلب والتأمل.

المبحث الثاني: وجود المشكل في القرآن الكريم

قد فسر الصحابة والتابعون القرآن كلّه، دون قائل بالمتشابه أو المشكل في القرآن، حيث لا يعلم معناه رسول الله ﷺ، ولا أهل العلم من الصحابة والتابعين، نعم يمكن أن لايعرفه بعض منهم الذي يعرفه الآخر.

إنّ الإشكال في القرآن لم يكن في أصل القرآن، وإنّما هو بفهم القاري لهذه الآيات، قد يشكل على كثير من النّاس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلةً بالنسبة إليهم؛ لعجز فهمهم عن معانيها، ولا يجوز أن يكون في القرآن ما يخالف صريح العقل والحسن، إلاّ وفي القرآن بيان معناه، فإن القرآن جعله الله شفاء لما في الصدور وبيانا للناس. ولكن قد تخفي آثار الرسالة في بعض الأمكنة والأزمنة، حتى لا يعرفون ما جاء به الرسول ﷺ؛ لعدم معرفة اللّفظ أو المعنى، فحينئذ يصيرون في جاهلية، بسبب عدم نور النبّوة ﷺ. فهذا أمر نسبي، فعلى هذا لا مانع من وجود المشكل في القرآن.

أولاً: الاستدلال على وجوده من القرآن

كما قال الله تعالى: {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ} [هود: ١]، وكذلك: {كِتَابًا مُتَشَابِهًا} [الزمر: ٢٣]، وأيضا: { مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} [آل عمرانَ: ٧]، حيث أن المتشابه قد يكون بمعنى المشكل كما هو ظاهرَ مَن أقوال العلماءَ، فحيث ثبت وجود المتشابه فوجود الإشكال معه.

ثانيا: وقوع الإشكال للصحابة في عهد النبي ﷺ

عندما كان يشكل بعض الآيات على بعض الصحابة، فكان النبي ﷺ يدفعه عنهم، ومن أمثاله:

١- قوله تعالى: {حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ} [البقرة: ١٨٧]، حيث عمد صحابي إلى عقال أسود وأبيض، فَجعل ينظَرَ في اللّيلَ فلا يستبين له، حتى سأل النبي ﷺ، فقال: "إنما ذلك سواد اللّيل وبياض النّهار".

٢- قوله تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ} [الأنعام: ٨٢]، فسأل صحابي: أينا لا يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: إنما هَو الشرك، كما قال الله تعالى: {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} [لقمان: ١٣].

٣- قوله تعالى: {فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} [الانشقاق: ٨]، وقوله ﷺ: "من حوسب عذب"، فقال النبي ﷺ: "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك". وغيرها من الأمثلة، وهي كثيرة.

اشتهر كثير من الصحابة بمعرفة تفسير القرآن، ثم أخذ كثير من التابعين عن الصحابة، حيث أنّ أعلم النّاس به أهل مكّة، ثم أصحاب ابن عباس، ثم أصحاب ابن مسعود (رضي الله عنهم)، ومن ذلك ما تميزوا به على غيرهم.

وكان تفسير الآيات المشكلة وبيانها مطلبا من مطالب تلك الفترة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، فكان الأمر يتناسب تناسبا عكسيًّا، فكلّما كان الزمان زمان فضل وعلم، قلّت الحاجة إلى كشف المشكلات نظرا لقلّة طرحها، وكلّما كان الزمان زمان جهل، وبعد عن آثار النّبوة، كثرت الحاجة إلى بيان المشكل نظرا لكثرة وروده على أهل ذلك الزمان. وعلى هذا فبيان المشكل كان قليلاً في عهد الصحابة والتابعين كما ذكرت.

كان من أشهر الصحابة في بيان المشكل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ويبرز علمه بالمشكل في عدد من الجوانب، منها إجاباته على أسئلة "نافع ابن الأرزق" عن غريب القرآن، التي جمعها السيوطي في كتابه "الإتقان"، وكذلك يظهر علمه فيما أخرجه البخاري في "صحيحه" عن سؤال رجل، حيث قال: "إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي"، وذكرها بعد واحد، ثم دفع ابن عباس رضي الله عنهما ما ورد عليه من إشكال، وهذه الرواية من أوضح الأمثلة على علمه بالمشكل، قد اعتنى بكلامه عامة المفسرين.

قضية مهمة: إنّ العلم بالمشكل لا يعني نشره لمن يحتاجه ومن لايحتاجه، فقد تكون مشكلة على قوم، وليست مشكلة على الآخرين، كما ينبغي التورع وعدم المسارعة في مثل هذا الباب، حيث أنّ العلم بالمشكل فمرغب فيها، وأما المسارعة في الكلام فيه ونشره، فممنوعة إلاّ بتوفّر أمرين: العلم، وحاجة السائل إلى البيان ودفع الإشكال عنه.

ثالثا: كثرة المؤلّفات في مشكل القرآن بأنواعه

حيث أنّ تخصيص أهل العلم على مر القرون عددا من مؤلّفاتهم في هذا النوع من علوم القرآن دليل على وجوده وعلى الاهتمام به، كما أني لم أجد من أنكر أو عاب أو انتقد على أحد منهم لتأليفهم في هذا الموضوع، إنما قد ينتقد أحدهم لإدخاله آية أو آيات في عداد الآيات المشكلة.

رابعا: اصطلاح المفسرين على هذه التسمية

إنّ تداول جمهور المفسرين من المتقدّمين والمتأخرين هذا المصطلح من أوضح الأدلّة على وجود المشكل واهتمامه به، علما أني لم أجد من ينكر عليهم استخدام هذا المصطلح مما يدلّ على اعتباره، والله أعلم.

خامسا: ما يجد قارئ القرآن من إشكالات عند تلاوة بعض الآيات

قد يجد القارئ للقرآن بعض الإشكالات في فهم معاني القرآن نتيجة تفاوت النّاس في الفهم والإدراك، وقد حصل ذلك منذ نزول القرآن، فوقع للصحابة بعضا من ذلك، والأمثلة على هذا أكثر من أن تحصر، وقد سبقت بعضا منها.

كذلك وقع للتابعين شيء من ذلك، منها ما جاء عن مروان بن الحكم، ومنها ما جاء عن عروة بن الزبير (رحمهما الله).

وأيضا منه ما كان يقع بعض أهل العلم، حيث ما نقله القاسم بن علي الحريري في "درة الغواص" قصة سؤال مروان بن سعيد المهلبي أبا الحسن الأخفش عن قوله تعالى: {فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ} [النساء: ١٧٦].

وهذا أمر واضح بين أي وقوع المشكل على القارئ، وليس فيه دلالة على أنّ هذه الآية مشكلة على جميع من يقرأها، إنما هو أمر نسبي، فقد يشكل على هذا ما لا يشكل على هذا.

المبحث الثالث: حكمة وجود المشكل في القرآن:

الأول: إنّ عامة العرب لغتهم واحدة في جودتها وفصاحتها لفظًا وأسلوبا، بأن يكون الكلام واضحا موجزا الذي لا يخفى على سامعه، ولا يحتمل غير ظاهرة، ومن أساليبهم المستحسنة: ما يحتاج إلى إعمال فكر وكدّ الذهن للوصول إلى مرمى قائله وقصده، لذلك أن الله تحدّى بالقرآن العرب عاما بعد إنزاله وفق أساليبهم على الضربين؛ ليصح العجز منهم في الواضح والمشكل، وتتأكّد الحجج ولزومها إياهم.

الثاني: ظهور التفاضل بين الخلق وتميز العالم عن غيره، حيث لو كان القرآن كلّه ظاهرا مكشوفًا يستوي في معرفته العالم والجاهل، لبطل التفاضل بين النّاس، وسقطت المحنة وماتت الخوطر.

الثالث: ابتلاء للنّاس، حتى يميز المؤمن من المنافق، فإنّه من يحاول التشكيك في القرآن فلا شكّ في نفاقه وإلحاده.

الرابع: إظهار إعجاز القرآن؛ لأنّ البحث في المشكل يظهر بلاغة القرآن وإحكامه واتساق معانيه وروعة ألفاظه.

الخامس: زيادة الثواب، فإنّه يوجب المزيد من الجهد والمشقّة للوصول إلى ما يدفع الإشكال ممّا يحصل معه المزيد من الثواب.

السادس: إنّه سبب يوجب على الباحث تحصيل علوم كثيرة من الحديث والفقه واللّغة لاستعمالها في دفع الإشكال.

السابع: تربية المسلم على التواضع ولين الجانب، فإنه عندما يرى غيره يعلم ما لايعلمه هو، فإنّ هذا يدعوه إلى العلم والاعتراف بالعجز.

الثامن: يدفع الباحث عن ظلمة التقليد، فإنّه يدعوه إلى إعمال العقل والفكر في الأدلّة ممّا يدفع عن العالم ظلمة التقليد.

المبحث الرابع: حكم البحث عن المشكل في القرآن الكريم

لا شكّ في أنّ القاري إذا يعرض له المشكل يحتاج إلى البيان كما بين النبي ﷺ لأصحابه. وأما حكمه فمبني على قصده حيث لو يكون سيِّئا، أو يتبع المتشابه لابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، أو القدح والطعن في القرآن؛ لإفساد القلوب تشكيك الناس فيه، فيكون البحث عن المشكل مذموما، حيث لا يجاب بل يزجر ويعزر، كما عزر عمر بن الخطاب ﷺ صبيغ بن عسل.

لكن لو كان قصده نشر الأغلوطات، أو لإزالة ما عرض له ما يوهم من التناقض أو الشبه، أو لأجل العلم ومعرفة الحق، بشرط أنّه عالم بالمحكم متّبع له، مؤمن بالمتشابه، إذن لا بأس في البحث عنه، وجوابه واجب على أهل التفسير.

الفصل الثاني: أسباب وقوع الإشكال في القرآن

ينبغي أن يعلم أنّ قلة الفهم وضعف العلم والمعرفة سبب ظاهر ومشترك في أكثر الأسباب التي سأوردها، فبالعلم يتفاوت النّاس في هذا الباب ما بين مقل ومستكثر، وإلا فإنّ التدبر التام للقرآن كفيل يدفع الإشكال عن النفس، كيف لا يكون؟ وقد جعله الله بياناً، وهدى، ورحمةً، وموعظةً، حتى شفاء لما في الصدور. وهي كالآتي:

المبحث الأول: اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنّة

وهذا؛ لأنّه جعل العقيدة أصلاً حيث لو يوافقها الكتاب والسنّة فبها، وإلاً عدّه مشكلاً أو متشابها، بينما كان الصواب أن يعرض عقيدته على نصوص الكتاب والسنّة، فما وافقهما فليحمد الله ، وما يخالفهما فليرجع إليهما وفق فهم الجمهور من السلف قبل استشكال شيء من نصوص الكتاب أو نصوص السنّة، وهذا السبب واقع عند أهل الفرق الباطلة حيث يجعل كل فريق المشكل من نصوصه، غير ما يجعل الفريق الآخر مشكلاً، كما قال ابن تيمية (رحمه الله).

المبحث الثاني: اختلاف الموضوع في الآيات

وهذا؛ لأنّه يتوهم القاري اتحاد الموضوع الذي تتحدّث عنه الآيات، بينما الحق أنّ كل آية لها معناها ودلالتها الخاصة بها، فله أن يراجع إلى أهل العلم ما كتبه في تفاسيرهم، ويستخلص أحسن الأجوبة وأقربها للصواب، وهذا عند حدوث الإشكال بين الآيات، فعلى سبيل المثال: قوله تعالى: {فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً} [النساء: ٣]، وقوله: {وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ} [النساء: ١٢٩]، فيظَن البعض أنّ بينهما تعارض بين إمكاَن العدل ونَفيه، بينماَ الصَواب أنّ المراد

بالعدل في الأولى العدل بين الأزواج في توفية حقوقهن، وهذا ممكن الوقوع وعدمه، وأما المراد بالثانية هو الميل القلبي، فالإنسان لا يستطيع أن يعدل بينهن، فإنّه لايملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض.

المبحث الثالث: اختلاف الموضع والمكان للآيات

وهذا؛ لأنّه يتوهم بعض القارئ التعارض بين الآيات في الحكم أو المعنى، بينما الحق أنّ الآيات تتحدّث عن موضوع واحد، لكن الموضع أو المكان لكل آية يختلف عن الآخر، فيظهر له أنّه لا إشكال ولا تعارض بين الآيات، كما قال الله تعالى: {وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا} [الإسراء: ٩٧]، وهناك آيات أخرى فيها إثبات الرؤيةَ والَسمع والكلاَمَ، حيث نستطيع أن نقول أنّ الاتصاف بالعمي والبكم والصم يكون في حال حشرهم إلى موقف القيامة، ثم يقدرون عليها في أحوال أخرى غير حال الحشر.

المبحث الرابع: وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة

وهذا؛ لأنّه قد ترد عدد من الآيات تتحدّث عن شيء واحد، وتكون ألفاظها مختلفة مما يوقع الإشكال لدى القارئ، بينما الصواب أنّها كلّها مجتمعة ومتجانسة، وإنّما الواقع أنّها تحكي أحوالاً وأطوارا لشيء واحد تتحدّث عنه، كما جاءت عدّة آيات في كيفية تخليق آدم عليه السلام، بألفاظ مختلفة من ترات، من صلصال، من حمإ مسنون، من طين لازب، فالجواب: الآيات كلّها متفقة في المعنى؛ لأنّ الله تعالى خلقه من تراب، ثم بلَّ فصار طينا لازبا، ثم خمر فصار حمأً مسنونا، ثم يبس فصار صلصالاً كالفخار، وبهذا يتضح أهمية جمع الآيات والنظر فيها و تأولها للوصول إلى وجه الجمع بينهما، وبالتالي دفع الإشكال عنها.

المبحث الخامس: اختلاف جهة الفعل

وهذا؛ لأنه قد تأتي آيات تبين الفعل وفاعله، ثم تأتي آيات أخرى، تذكر نفس الفعل، وتثبت فاعلاً آخر له، فباختلاف جهة الفعل مع أنه نفس الفعل يظهر الإشكال، كما قال الله تعالى: {يتوفّاكُم

مَلَكُ الْمَوْتِ} [السجدة: ١١]، وقال: {اللَّه يتوفّى الْأَنفُس} [الزمر: ٤٢]، وقال: {توفته رسلُنَا} [الأنعام: ٦١]، فمن حيث نسبة التوفّي إلى عدّة أفراد قد تشكل الآيات على القارئ، والجواب عن هذا ظاهر، وهو أنّ إسناد التوفّي إلى نفسه؛ لأنّ ملك الموت لا يقدر أن يقبض روح أحد إلا بإذنه، وإسناده إلى ملك الموت؛ لأنّه هو المأمور بقبض الأرواح، وأما إسناده إلى الملائكة؛ لأنّ ملك الموت له أعوان من الملائكة تحت رئاسته، حيث ينزعون الروح إلى الحلقوم، فيأخذها ملك الموت، والله أعلم.

المبحث السادس: تعدّد القراءات في الآية

فمن المعلوم أنّ القراءات هو علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله، وأما اختلاف القراءات فلا يخلو من ثلاث أحوال: ١- اختلاف اللفظ والمعنى واحد. ٢- اختلاف اللفظ والمعنى جميعا مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه. ٣- اختلاف اللفظ والمعنى مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لاستحالة اجتماعهما فيه.

فهذا القسم الثالث هو مثار الاشكال عند بعض المفسرين، كما قال تعالى: {وامسحوا برءوسكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ} [المائدة: ٦]، فالإشكال في صورة الخفض، لأنّه خلاف الواقع للأحاديث الصحَيحة الصريحة في وجوب غسل الرجلين في الوضوء. فهي تفهم أنّ قراءة الخفض إنمّا هي للمجاورة المخفوظ أو بمعنى المسح، وهذا فقط في صورة الخفض كما قال النبي ﷺ. فمن هذا تبين أنّ اختلاف وتعدّد القراءات كان مثارا للإشكال عند بعض المفسرين ممّا أدى إلى الإطالة في البيان والتوضيح، وعرض أقوال أهل العلم رغبة في دفع الإشكال.

المبحث السابع: توهّم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث الصَحيحة

وهذا؛ لأنّه قد يتوهم القارئ بأنّ هذه الآية تتعارض مع حديث يعرفه، وباعتبار أنّهما مصدران أساسيان للتشريع، فيلزم النظر وإعمال الفكر للوصول إلى التوجيه الصحيح، والمعنى السليم لهذا التعارض المتوهم، كما قال تعالى: {ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتَم تعملُونَ} [النحل: ٣٢]، وقوله ﷺ: "لن يدخل أحدكم الجنّة بعمله"، ففي الحقيقة أنّ الَدخول فبرحمة الله ، وأما العمل فهو سبب له،

كما قيل: ما ذكره سفيان: "إن دخول الجنّة فبرحمته واقتسام المنازل والدّرجات بالأعمال"، وكما قيل: "إنّ الباء في دخول الجنّة هو باء السبب، والباء التي نفت الدخول هي باء المعارضة، فلا تعارض بينهما.

فتبين أنّ هذا أيضا من أسباب الإشكال، والحق أنّ هذا المبحث ماتع وجميل، ويستحق العناية والاهتمام بموضوعاته؛ لأنّه كان مثارا للطعن في الشريعة من المستغربين والمستشرقين، على أن يتوفّر فيمن يتصدّى له مقومات العلم بالشريعة ومقاصدها. والله الموفق.

المبحث الثامن: توهّم استحالة المعنى

وهذا؛ لأنّه يتوهم القارئ أنّ معنى الآية مستحيل، فيستشكل الآية لذلك، مع أنّ الصواب أنّه مخطئ في توهّمه حيث أنّه فهم من الآية شيئا ليس مرادا أو أنّه مراد وهو غير مستحيل، كما قال تعالى: {قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ} [الزخرف: ٨١]، قد اختلف العلماء في مراده، حيث أنّ كلمة "إن" نافية أو شرطية، فالحق أنّه نافية لعدّة قرائن، وبذلك يتبين أنّه لا يوجد في الآية معنى مستحيل.

المبحث التاسع: خفاء المعنى

يعدّ أيضا سببا مستقلاً من أبرز أسباب استشكالها وإن كان له علاقة بالأسباب الأخرى، كما قال تعالى: { ياأيها الّذين آمنوا شهادة بينكم ... الخ} [المائدة: ١٠٦-١٠٧]، حيث اتفق أهل التفسير على أنّها أصعب ما في القرآن إعرابًا ونظما وحكما، وكذلك الآية {ونقلّب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أوّل مرّة ونذرهم في طغيانهم يعمهون } [الأنعام: ١١٠]، حيث اختلفوا أيضا فيه أنّه متعلّق بالدّنيا والآخرة، فمثل هذا الخفاء في المعنى يستشكل على المفسر.

المبحث العاشر: غرابة اللفظ

يقول الخليل (رحمه الله): "الغريب": الغامض من الكلام"، والغريب: فكما قال الخطابي (رحمه الله) على وجهين: ١- أن يراد به أنّه بعيد المعنى غامضة لا يتناوله الفهم إلاّ عن بعد ومعاناة فكر.

٢- أن يراد به كلام من بعدت به الدار من شواذ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها.

وكما يعلم أنّ اللّغة العربية تمتاز بوجود لهجات ولغات لقبائلها، وكانت قريش أفصح العرب، وبلغتها نزل القرآن، لذلك قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: "لم يجتمع السلف والذين أدركوا وحيه إلى النبي ﷺ أن يسألوا عن معانيه، لأنّهم عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه"، ثم أتى الأمر بعد كثرة الفتوحات أن خالط العرب من غير جنسهم من الأمم، وابتعد الناس عن الفصاحة، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدّت إلى نشوء الغرابة في كلمات القرآن عن العرب تدريجيًّا.

وألفاظ القرآن على قسمين: ١- قسم يكاد يشترك في معرفته والعلم بمعناه أكثر الناس كمدلول السماء والأرض وفوق وتحت. ٢- قسم يختص بمعرفته من له إطلاع وتبحر في اللّغة العربية، وهو الذي صنّف فيه أصحاب "غريب القرآن"، حيث لا يراد بغرابتها أنّها منكرة أو نافرة أو شاذّة كما قال مصطفى الرافعي.

وحيث لا يستوي في معرفته سائر الناس، بل يختص بمعرفته من له اطلاع وتبحر في اللّغة، وقد ألّف فيه كثيرا، كما قال تعالى: {الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ} [الماعون: ٥]، حيث قال أبو العالية (رحمه الله): "هو الذي ينصرفَ عن صلاته ولا يَدري عن شفع أو وتر، فرده الحسن (رحمه الله): بل الذين سهوا عن ميقاتهم حتى تفوتهم، ألا ترى قوله: "عن صلاتهم"، فمثل هذه الغرابة يؤدّي إلى الاستشكال في معنى الآية.

المبحث الحادي عشر: مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية

قد تردّ القراءة بما يخالف المشهور عند أهل النحو والعربية بل قد تخالف ما ادّعى فيه الإجماع، كما قال تعالى على قراءة ابن عامر السبعية: { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَاؤُهِمْ} [الأنعام: ١٣٧]، حيث قال ابن الجزري (رحمه الله) فيهً: إنّ جمهورَ نحاة البصريَيَن على أنّ هذا لايجوز إلا في ضرورة الشعر، والذي أدّى بكثير من المفسرين إلى تخطئة ابن عامر، والصواب أنّ هذا التركيب أيضا فصيح شائع وذائع، وبلغ قراءته حد التواتر، وهو من كبار التابعين أخذ عن الصحابة،

وهو مع ذلك عربي فصيح صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل، ولم يبلغنا عن أحد من السلف خلافًا أو طعنا أو ضعفا في قراءته.

المبحث الثاني عشر: الإيجاز والاختصار

إنّ للعرب أساليب في كلامهم، من أبدعها الإيجاز: وهو تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وهو على قسمين: الحذف، والقصر. ١- الحذف: إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام. ٢- القصر: بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذفه. ونبه السيوطي (رحمه الله) بأن الإيجاز والاختصار بمعنى واحد، كما قال تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حياةٌ} [البقرة: ١٧٩]، ليس معناه أنّ نفس القصاص حياة، بل المراد أنّ شرع القصاص يفضي إلى الحياة في حق القاتل والمقتول وفي حق غيرهما، ثم اتّفق علماء البيان على أنّ هذه الآية في الإيجاز مع جمع المعاني باللّغة بالغة إلى أعلى الدرجات. وقال الرازي (رحمه الله): المعنى المتبادر هو أنّ القصاص هو الحياة مع أنّ فيه إزالة، فقال: "إن الإيجاز قد يصاحبه غموض"، كما في الآية. فتبين أنّ الإيجاز قد يصاحبه غموض ممّا يؤدي إلى الإشكال، فيحتاج إلى مزيد بيان وإعمال للذهن، حتى يتضح المعنى والمراد.

المبحث الثالث عشر: احتمال الإحكام أو النسخ للآية

قد تشكل الآية على المفسر لاختلافها مع آية أخرى، فيبحث عن وجه الجمع، وإلا يلجأ إلى القول بالنسخ، كما قال تعالى: {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ} [البقرة: ٢٤٠]، وَفي الآية الأخرى: {يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا} [البقرة: ٢٣٤]، ذهب الجمهور من المفسرين أنّ الآية المتقدمة ناسخة للمتأخرة، فالجوابُ: أنّ هذا التقدم في الوضع لا في النزول، وكذلك أنّ الآية الأولى في وجوب التربص أربعة أشهر وعشرا على وجه التحتيم، وأما الأخرى فإنّها وصية من الله لأهل الميت أن يستوصوا بزوجته، ويمتعوها ولايخرجوها حولاً كاملاً جيرا لخاطرها، فالحاصل لو يشكل على القارئ الآيات المختلفة فيما بينها أن يحرص

على الجمع قبل الإقدام على القول بالنسخ، وأن يسعى جاهدًا لدراسة ما قيل فيه لبيان القول الصواب.

المبحث الرابع عشر: تردّد معنى الآية بين أن يكون لها مفهوم مخالفة أو لا؟

قد ترد بعض الآيات وفيها نص على حكم يستخرج من منطوق النص، وأحيانًا تدلّ على حكم بالمفهوم، مع أنّ الآية لم يرد منصوصا عليه، ولكنّه يفهم معنى الآية، كما قال تعالى: {فَلَا تَقُل لَهُما أُفّ} [الإسراء: ٢٣]، منطوقه: النّهي عن التأفّف، ومفهومه: النّهي عن الضرب.

وهذا المفهوم لو يوافق المنطوق به فهو مفهوم لموافقة، حتى لو يخالفه فهو مفهوم المخالفة.

مفهوم المخالفة: هو أن يكون المسكوت عنه مخالفًا للمنطوق في الحكم، وله أربعة أقسام:

١- مفهوم الصفة.

٢- مفهوم الشرط.

٣- مفهوم الغاية.

٤- مفهوم العدد.

وعند الأصوليين، هناك أقسام أخرى، من مفهوم اللقب، والعلّة، والحصر، والحال، والزمان، والمكان، والتقسيم. واتفق الجمهور على حجيتها إلا اللقب، وأنكر أبو حنيفة (رحمه الله) الجميع.

ومن شروط حجيتها عند القائلين بها:

١- أن لا يعارضه ما هو أرجح منه من منطوق أو مفهوم موافقة.

٢- أن لا يكون قد خرج مخرج الغالب.

٣- أن يقع ذكره جوابا لسؤال، حيث لا يفهم جوابه إلا على طريق مفهوم مخالف.

٤- أن يكون ذكره وقع على سبيل الامتنان.

على سبيل المثال: قوله تعالى: {فلَيس علَيكُم جنَاح أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاة إِنْ خفْتُم أَنْ يفْتنَكُم الَّذين كفَرُوا} [النساء: ١٠١]، فأجاب النبي ﷺ عن سؤال عمر رضي الله عنه في ذلك، فقال: صدقة تصَدّق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته"، والمتصدّق به: إنّما هو إلغاء شرط الخوف في قصر عدد الركعات مع الأمن.

خاتمة الفصل:

هناك أسباب أخر مثل الإطلاق والتقييد والعموم والخصوص والمجمل والمبين، والمشترك اللفظي، فمن المناسب أن يوضعها في ضمن أسباب اختلاف المفسرين، رغم أن يعتبر بها أسبابا مستقلاًّ، لأنّ الأمر واضح، ولا يصل إلى استشكال الآية.

الفصل الثالث: أنواع مشكل القرآن الكريم

تمهيد: إنّ أوصاف أسباب الإشكال والأحكام عليها من أنواع المشكل في القرآن، وهي في الحقيقة تؤدي إلى أن نجعلها سببا للاستشكال، فلنا أن نعرف تلك الأوصاف والأحكام حتى نتأكّد بأنّها يسبب استشكال الآية.

المبحث الأول: ما يظن فيه تعارض واختلاف

"التعارض": التمانع بين الأدلّة الشرعية بحيث يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الأخر، وأما **"التناقض"**: هو التعارض عند الغزالي (رحمه الله) وتبعه ابن قدامة (رحمه الله)، وأما **"الاختلاف"**: فكما قال تعالى: {وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: ٨٢]، واختلف أقوال المفسرين في معنى هذه الآية: ١- التناقض. ٢- اختلاف تفاوت من جهة بليغ من الكلام ومرذول. ٣- اختلافه مع أحوال الناس. والصواب أنّ الآية تحتمل كل هذه المعاني المذكورة فهي من باب اختلاف التنوع، ويصح نفيه عن القرآن.

قال الشاطبي (رحمه الله): إن الاختلاف بين المكلفين في بعض معانيه أو مسائله لا يستلزم أن يكون فيه نفسه اختلاف، فصح منه أنّ القرآن في نفسه لا اختلاف فيه.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص (رضي الله عنهما)، وفيه: قوله: "مهلا يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض أنّ القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم فردوه إلى عالمه".

قال الإمام الشاطبي (رحمه الله): لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية، ولا بين أحدهما مع الآخر، لو يوجد في الظاهر، فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف – وفق ما شهد الله من عدم الاختلاف – واقفا على الحق اليقين، أو يبقى باحثا إلى الموت.

وهذا الأصل بأنّه "لا تعارض ولا اختلاف بين أدلّة الكتاب" ثابت بالأدلّة العقلية:

(أ) إنّ القول به يستلزم اثبات العجز لله والجهل، وهذا باطل عقلاً وشرعا.

(ب) إنّ الشّريعة إنّما نزلت لرفع الخلاف بين الناس، وإلا ستؤدي إلى الفتنة، ولا يقول به القائل العارف بحكمة الله ورحمته ولطفه بالنّاس.

(ت) إنّ القول به يستلزم احتمالات أربعة، كلّها باطلة:

١- العمل بالدّليلين: فيه اجتماع النقيضين، وهو باطل.

٢- ترك العمل بهما، فيه اثبات العبث واللغو من الشارع.

٣- العمل بأحدهما دون الآخر على سبيل التعيين، فيه تحكم بلا ترجيح.

٤- العمل بأحدهما دون الآخر على سبيل غير معين، فيه جواز كليهما، وهما متعارضان.

(ث) إنّ القول به يرفع باب الترجيح جملةً، فإنّ الترجيح بين الأدلّة المتعارضة يكون في صورة عدم إمكانية الجمع بينهما.

فالحاصل أنّ هذا النّوع من "ظن القارئ بأنّه فيه تعارض واختلاف" يضم الأسباب التي سأوردها إلى الاستشكال في القرآن.

١- توهم تعارض آية أو آيات مع آية أو آيات أخرى.

- اختلاف موضوع في الآيات.
- اختلاف الموضع والمكان للآيات.
- وقوع المخبر به على أحوال مختلفة.
- اختلاف جهة الفعل.
- احتمال الإحكام أو النسخ للآية.

٢- توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية.

٣- توهم استحالة المعنى.

المبحث الثاني: المشكل للمتشابه

إنّ التشابه فقال ابن الفارس (رحمه الله): هو تشاكل الشيء لونا ووصفًا، والمتشابهات من الأمور: المشكلات، فمعناه: التماثل والتشاكل، كما في الآية: {تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُم} [البقرة: ١١٨]، والمشكل، كما في الآية: {إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا} [البقرة: ٧٠]، وقال الفيروز آبادي (رحمه الله): المتشابه: أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا"، وقال ابن قتيبة (رحمه الله): المتشابه: كل ما غمض ودقّ، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره كحروف المقطّعات، وبذلك نستطيع أن نقول: ١- التشابه من الأشياء: هو التماثل.٢- التشابه في الأمور: هو التباس. ٣- أن كل ما غمض ودق، متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره. ٤- أنّ المشكل مثل المتشابه.

والمتشابه في الاصطلاح: يطلق على نوعين من العلوم: المتشابه اللفظي، والتشابه المعنوي.

المتشابه اللفظي: أي الآيات القرآنية التي تحوي ألفاظًا متفقةً في صور شتّى.

اهتم المصنّفون في هذا النوع بأمرين: ١- الاهتمام بمجرد السرد والتعداد للآيات القرآنية، مثل "متشابه القرآن"؛ لأبي الحسن الكسائي"، ٢- توجيه هذا التشابه والاتفاق اللفظي بجميع أنواعه، والكلام عليه والحكمة من وروده، والرد على بعض الفرق التي اتخذت ذلك التشابه مجالاً للطعن في الكتاب العزيز، مثل: "درة التنزيل"؛ للخطيب الإسكافي.

ثلاثة قضايا مهمة حول هذا الموضوع:

١- قال السيوطي (رحمه الله): إنّ القصد به: إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، حيث حصره على القصة الواحدة، وهو غير مسلّم.

٢- قال عن المتشابه اللفظي: أنّ في القرآن آيات متكررة، وكذلك القصص متكررة، والحق أنّه ليس في هذا تكرار، بل فيه تنويع الآيات، مثل أسماء النبي ﷺ، وللتكرار فوائد، ذكرها الزركشي (رحمه الله) في "البرهان" وأغراض مختلفة، وذلك من الفضائل.

٣- بعض ممن صنّف في جمع المتشابه اللفظي، كانوا يطلقون على الآيات التي يصعب عليهم توجيه التشابه اللفظي فيها مشكل القرآن، حيث يبحث عن حكمة التشابه، ثم ينتقل إلى بيان وتفسير الآيات، وعلّتها التي تؤدي إلى الاستشكال في القرآن.

لكن الصواب أنّ المتشابه اللفظي ليس من أنواع المشكل في القرآن، ومن انتقل إلى المتشابه المعنوي، وذلك حرصا على توجيه وتعليل أفراد المتشابه اللفظي.

المتشابه المعنوي:

قوله تعالى: {اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ} [الزمر: ٢٣]، المراد به: التشابه في الحسن والائتلاف، وعدم الاختلاف بوجه من الوجوه، وهذا التشابه عام وصفت به جميع آيات القرآن. وقوله تعالى: {وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} [آل عمران: ٧]، وهذا متعلّق ببعض الكتاب، وقد تعدّدت فيه أقوال المفسرين، وهي خمسة كما ذكرها الطبري (رحمه الله): ١- المنسوخات. ٢- ما أشبه بعضه بعضا في المعاني وإن اختلفت ألفاظه. ٣- ما احتمل من التأويل أوجها. ٤- ما اشتبهت الألفاظ به من القصص عند التكرير في السور، بقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وبقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني. ٥- ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه. والظاهر في آية "آل عمران" هو التشابه بمعنى الالتباس.

ولكن القول الثاني والرابع فمشكل، حيث أراد به التماثل ويصدق بعضه بعضا، وهو باطل؛ لأنّ القرآن كلّه متشابه بهذا المعنى، وأما الرابع ففيه التشابه باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني، وهذا باطل؛ لأنّه يبحث في المتشابه اللفظي، وكذلك التشابه باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، فهذا دليل على أنه من عند الله تعالى، وهذا باطل، لأنه داخل في المعنى الأول: التشابه في الحسن والائتلاف. فالمعلوم أنّ المعنى لآية "آل عمران" هو الالتباس الذي يطلق عليه التشابه الخاص، هو أحد قسمي المعنوي المتعارف عليه عند المفسرين، وهذا هو الرابط بين المشكل والمتشابه، كما قال القرطبي (رحمه الله): "إنّ المتشابه في هذه الآية من باب الاحتمال والاشتباه" أي التبس علينا. وهذا القول الراجح يقتضي أن يكون التشابه أمرا نسبيًّا إضافيًّا حيث لا يصح أن نقول بالتشابه على كل النّاس، بل قد يشتبه على هذا ما لا يشتبه على هذا.

وينبغي أن يعلم أنّه لم يقل أحد بأن الله تعالى يتكلم بما لا معنى له، وإنما النّزاع: هل يتكلّم سبحانه وتعالى بما لا يفهم معناه المخاطبون؟ وبين نفي المعنى عند المتكلّم ونفي الفهم عند المخاطب بون عظيم، فحاصل كلام ابن تيمية (رحمه الله): لو يقول بأن الرسول ﷺ أو الأمة لا يعلم معناه فهذا خطأ بلا شك، فإن السلف قد قال: كثير من أهل الراسخين في العلم يعلمون تأويله.

وأما القول الخامس: فرجحه ابن جرير الطبري (رحمه الله) بناء على أحد المذهبين في الوقف على لفظ الجلالة، حيث اختلف فيه القراء على لفظ الجلالة أو الراسخون في العلم، والفرق

بينهما ظاهر معنى، حيث على الأول يكون المعنى: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله ، وعلى الثاني: يكون المعنى: يكون الراسخون في العلم ممن يعلم تأويل المتشابه.

و"التأويل": له معنيان: ١- حقيقة الشيء وما يؤول أمره إليه، فالوقف على الجلالة. ٢- التفسير والبيان عن شيء، فالوقف على الراسخين في العلم.

والمتشابه بهذا التفصيل على فرعين: ١- ما هو صفة لازمة لآية "التشابه الحقيقي"، فهو مبني على المعنى الأول للتأويل أي حقيقة الشيء، كحقائق صفات الله تعالى وحقائق اليوم الآخر، وإن كنا نعلم معانيها، لكنّنا لا ندرك حقائقها وكيفيتها. ٢- ما هو من الأمور النسبية "التشابه النسبي" هو التشابه على بعض النّاس دون بعض، فهو مبني على المعنى الثاني للتأويل أي التفسير والبيان.

فاتضح الأمر بأنّ المشكل هو أحد أنواع المتشابه المعنوي، وهو المتشابه النسبي، والله أعلم.

وقد يندرج تحت هذا النوع من أسباب وقوع الإشكال في القرآن: ١- خفاء المعنى. ٢- غرابة اللفظ.

المبحث الثالث: المشكل اللغوي

إنّ اختيار لغة العرب للإنزال فيه القرآن يشير إلى فضيلة جامعة يمتاز بها على غيرها حيث يتعلّق بها إعجاز القرآن، وهذا السبب ما اختص به العرب في عقولهم وألسنتهم وأخلاقهم وأعمالهم. ومن المعلوم أن القرآن عربي، وأنزل على رسول عربي ﷺ، وخوطبت به أول الأمر أمة عربية، ويقصد به الهداية والإرشاد، وقد كانت من سنّة الله تعالى أن يرسل كل رسول بلسان قومه حتى يفهمِ المخاطب، وبهذا تقوم الحجة وتنقطع المعذرة، لذلك أصبحت معاني القرآن وألفاظه وأساليبه موافقة لكلام العرب، ولذلك قال الشاطبي (رحمه الله): على الناظر في الشريعة أصولاً: ١- أن لا يتكلّم في شيء من ذلك حتى يكون عربيًّا أو كالعربي حيث يعرف لسان العرب. ٢- أنّه إذا أشكل عليه في الكتاب أو في السنّة لفظ أو معنى، فلا يقدّم على القول فيه دون أن يستظهر بغيره من يعلم بالعربية.

إذا تقرر هذا الأمر، فليعلم أنّ لغة العرب كانت تحفل بالكثير من الوجوه البيانية والأنواع البلاغية، بل كان التفنّن في أساليب الخطاب أحد الأمور التي ترفع من قدر الإنسان العربي.

فسأعرض في ثنايا المطالب القادمة ما اتضح لي من الأنواع والفنون والأساليب اللغوية المرتبطة باستشكال آيات القرآن.

المطلب الأول: ما يتعلّق بالإعراب

"الإعراب": هو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة، ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك، وهذا من العلوم الجليلة التي اختصت بها العربية، حيث أنّه الفارق بين المعاني المتكافئة في اللغظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام.

ولا شك أنّ التعامل مع النص القرآني إعرابا وبيانا يختلف كثيرا عن كلام البشر شعره ونثره، لأنّ القرآن بلغ ذروة الفصاحة والبلاغة. لو كان حاله هكذا، فينبغي أن يكون إعرابه فينزه القرآن الأعاريب البعيدة والتقادير والتراكيب القلقة. وقال أبو حيان (رحمه الله): "لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلّف وأسوغها في لسان العرب". وعلى هذا أنّ الخطأ في الإعراب من أسباب الوقوع في استشكال الآيات، فإنّ معرفة الإعراب تدفع الإشكال.

وهناك قاعدة مهمة في هذا الباب: وهي: أنّ القرآن هو الحجة البالغة، وعلى أساسه يكون تعقيد القواعد، كما ينبغي تصحيح ما وضع منها إذا تعارض مع شيء من القراءات المحكمة، لذلك قال ابن المنير الاسكندري (رحمه الله): "وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة.

فظهر مما تقدّم أنّ هناك علاقة بين الإعراب والاستشكال، وهي تأخذ صورة من صور التالية: ١- أن يشكل الإعراب على قراءة من القراءات الثابتة، لا على أخرى. ٢- أن يشكل معنى الآية على أحد الأعاريب الواردة فيها، فيكون هذا الإشكال مرجحا لأحد الأعاريب الأخرى.

المطلب الثاني: ما يتعلّق بغريب اللّغة

سبق أن بينت معنى الغريب في اللّغة والاصطلاح، وأوضحت المقصود لغريب القرآن الذي تشكل لأجله الآيات على بعض المفسرين، وما يجب الإشارة إليه هنا هو أنّ الغريب في القرآن يختلف عنه عند أهل الفنون الأخرى، لذا كان لابدّ أن يحدّد مناط البحث في الغريب، وعليه أن يعتبر آراء أهل التفسير في هذا الباب، ولا مانع من الاستئناس بأقوال أهل الفنون الأخرى.

الغريب في القرآن: هو ألفاظ استعملها القرآن، ومنها الجديد في معناه، ومنها ما ورد في لغات بعض القبائل العربية، ومنها المعرب.

وهو كذلك تراكيب مبدعة على غير معهود العرب في لغاتهم، ومنه ورود اللفظة في سياق يقودها إلى معنى يخالف المعنى المعروف لها إذا انفردت. فيدخل في الغريب القرآني على هذا ما اشتمل عليه الكتاب العزيز من بعض لغات قبائل العرب، وبعض الألفاظ المعربة من لغات أخرى.

ومن الغريب القرآني كذلك: التراكيب التي بلغت الغاية في الفصاحة مما لم يعهده العرب وفصحائهم، فشده عندما نزل القرآن بلغتهم. ومنه: ما تتضمنه بعض ألفاظ القرآن من مدلولات جديدة، لم تكن معهودة عند العرب الذين في حالة كونها مفردةً، مع وجود قرينة على المعنى الآخر، لا تتضح بغير أهل العلم.

ومن المعلوم أنّ الغرابة في القرآن ليست ذاتية، بل هي شيء يلحق اللفظ أو التركيب نتيجة استعماله في زمان دون زمان، ومكان دون مكان، فهي نسبية من هذا الوجه. وكان عدم معرفة غريب القرآن من أسباب استشكال الآيات.

المطلب الثالث: ما يتعلّق بالإيجاز

تنقسم الألفاظ إلى أربعة أقسام: ١- حقيقة وضعية أو لغوية. ٢- حقيقة شرعية. ٣- حقيقة عرفية. ٤- مجاز. وقد أجمع العلماء على أنّه لا يجوز صرف الكلام إلى المجاز إلا بعد تعذّر حمله على الحقيقة.

قال الإمام ابن القيم (رحمه الله): "من ادّعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه، لم يتم له ذلك إلا بعد أربع مقامات: ١- بيان امتناع إرادة الحقيقة. ٢- بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عينه، وإلا كان مفتريا على اللّغة. ٣- بيان تعيين ذلك المجمل إن كان له عدّة مجازات. ٤- الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة. فما لم يقم بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه صرف اللفظ عن ظاهره دعوى باطلة.

وينقسم المجاز إلى قسمين: ١- المجاز العقلي. ٢- المجاز اللغوي، وهو ينقسم إلى: استعارة، ومجاز مرسل.

مثال المجاز العقلي: قوله تعالى: {إِنَّ فِرعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرضِ وجعل أَهْلَهَا شيعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً منهُم يُذَبِّحُ أَبنَاءهم ويستحيي نساءهُم} [القصص: ٤]، فالمجاز هنا في الإسناد، والذي حكم بوجود المجاز هنا هو العقل، وليست اللّغة، فلذلك سمي مجازا عقليًّا.

وأما مثال الاستعارة: قوله تعالى: {لِتُخرِجَ النَّاس من الظُّلُمات إِلَى النُّور} [إبراهيم: ١]، ففيها استعارة كلمة "الظّلمات" للدّلالة بها على الكفر، ووجه المشابهة هو عدم الاهتداء.

المجاز المرسل: هو مجاز لغوي، علاقته غير المشابهة بين المعنى الأول والمعنى الثاني الذي استعمل فيه، وهذه العلاقة أنواعها كثيرة، تعرف بمراجعة كتب البلاغة، مثاله: {قُم اللَّيْل إِلَّا قَلِيلًا} [المزمل: ٢]، المراد بالقيام الصلاة، والعلاقة بينهما هي الجزء، فإن القيام جزء من الصلاة.

ولما كان المجاز بأقسامه فيه نوع غموض، فهو يعتبر من أساليب التعبير غير المباشر، وفيه كذلك نوع إيجاز واختصار، مما يلزم معه البيان لتدبر المضمون وفهمه، أدخله في باب ما تستشكل الآيات لأجله.

المطلب الرابع: ما يتعلّق بالكناية

هي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه الأصلي حينئذ، كما يقال: "فلانة نؤوم الضحى"، أي مخدومة غير محتاجة إلى السعي، لأنّ وقت الضحى وقت السعي، ولا تنام فيها إلا من يكون لها خدم.

الفرق بين الكناية والمجاز: حيث أنّ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة، بينما المجاز ينافي ذلك، فلا يصح في نحو "رعينا الغيث" أن تريد حقيقة الغيث.

ويستعمل الأسلوب الكنائي للستر والخفاء في المعاني التي يحمل إخفاءها وعدم التصريح بها، وكذلك أنّ الأسلوب الكنائي يعطينا المعنى الحقيقي مصحوبا بالدّليل، وكذلك يبرز المعنى المجرد في صورة محسوسة، فيترك أثرا في النفس، وله أغراض غير ما ذكرت، تعرف بمراجعة كتب البلاغة.

وتدخل الكناية في عموم التعبير عن المراد بأسلوب غير مباشر، فهي مما يتوارى، أو يختفي بساتر، ويدلّ على المقصود بلازم له، وقد يقع الإشكال في فهم معنى الآية، إذا كان فيها كناية عن شيء غير مصرح به، كما قال تعالى: {وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ} [الأعراف: ١٤٩]، حيث أنّ السقوط كناية عن شدّة الندم وغايته، لأنّ النادم إذا اشتدّ ندمه عض يده غمًّا، فتصير يده مسقوطًا فيها. وذكر بأنّ هذا التركيب لم يسمع العرب من قبل، فلذا خفي على الكثير وأخطأوا في استعماله.

وبذلك يتّضح أنّ وقوع الأسلوب الكنائي مما تستشكل الآية لأجله، وأن معرفة ذلك وبيانه مما يدفع الإشكال الوارد على الآية مما يعطي لهذا النوع البلاغي أهميته خاصة لدى المفسر.

المطلب الخامس: ما يتعلّق بالتقديم والتاخير

وهو فعل اللفظ في رتبة قبل رتبته الأصلية، أو بعدها لعارض، وله أيضا أسباب وأنواع ليس هذا محل إيرادها، وهو من سنن العرب في الكلام، وورد في القرآن، والمقصود أنّه من أسباب استشكال الآيات.

قال العلامة ابن تيمية (رحمه الله): "والمقدّم في القرآن والمؤخر باب من العلم". ووضع ابن جرير الطبري (رحمه الله) في هذا الباب قاعدة: "لا وجه لتقديم شيء من كتاب الله عن موضعه، أو تأخيره عن مكانه إلا بحجة واضحة".

ومن المفسرين من أولع بالتنقير على علل التقديم والتأخير وأسبابه إلى أن وقع بعضهم في التكلّف المذموم، لذا ينبغي الحذر عند الكلام في هذا الباب، فإن ظهر وجه التقديم أو التأخير وبانت العلّة من غير تكلّف، فليتكلّم، وإن لم يظهر فليوكّل علمه إلى عالمه، وليحذر من التقول على الله تعالى بلا علم.

كما قال تعالى: { يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ } [عبس: ٣٤، ٣٥]، قال ابن تيمية (رحمه الله) في جواب عن هذا التركيب: "والابتداء يكون في كل مقام بما يناسبه"، وهنا المناسبة تقتضي الابتداء بالأدنى، لأنّ المقصود بيان فراره عن أقاربه مفصلاً شيئا بعد شيء، فلو ذكر الأقرب بهذا الجواب البديع، وهو أنّ التقديم يكون في كل مقام بما يناسبه، وقيل: إنّ التقديم لا يقتضي التشرف كما في قوله: {لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ} [الحشر: ٢٠].

المطلب السادس: خفاء وجه الحكمة في استخدام بعض الأساليب اللغوية:

وهذا الأسلوب معروف لدى المفسرين، وإنما يستشكل وجه وروده، وتخفي الحكمة من ذلك على بعض المفسرين، ولعل من أشهر هذه الأساليب:

١- الالتفات

وهو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة، وهي الخطاب أو التكلّم أو الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها.

٢- الإضمار في موضع الإظهار وعكسه

قد يكون الإظهار في الكلام هو المتبادر في الأسلوب المعتاد، ولكن قد يوجد داعٍ يستدعي استخدام الإضمار بدلاً من الإظهار والعكس، ويقال: "بينما ينتظر السامع الضمير يرجع الإظهار بارزا أمامه لغرض من الأغراض.

وللإظهار محل الإضمار والعكس أسباب، ليس هذا محل إيرادها، وإنّما الغرض بيان أنّ بعض المفسرين قد يشكل عليه فهم الغرض والمعنى لعدم معرفته بهذا الأسلوب البلاغي.

٣- التكرار

سبق أن أشرت إلى أنّ التكرار في القرآن له أغراض، وهو بذلك يقارن الكلام العادي، ويمكن تصور ما يقال إنّه من باب التكرار الوارد في القرآن على قسمين: ١- تكرار الكلام الواحد في موضع واحد أو متقارب. ٢- تكرار الكلام الواحد في مواضع مثل قصص الأنبياء. والمهم هنا، هو أنّ القاعدة أو الحكمة من التكرار قد تخفي، وتشكل على المفسر، كتكرار قوله تعالى: {فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [البقرة: ١٤٤].

٤- الحصر

وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه، وقيل: تخصيص شيء بأحد طرق القصر، فالحصر يقال له القصر. وله أنواع وأدوات تعرف بمراجعة المصادر المذكورة لدراسة هذا النوع. ومما استشكلوه: قوله تعالى: {وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا} [الكهف: ٥٥]، فإنه يدلّ على حصرَ المانع من الإيمان في أحد هذين الشيئين، وأما قوله تعالى: {وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا} [الإسراء: ٩٤]، فهذا حصر ثالث في غيرهما.

فقال الشيخ الشنقيطي (رحمه الله) مجيبا عن هذا الإشكال: "ووجه الجمع أنّ الحصر في آية "الإسراء" حصر في المانع المادي، وأما الحصر في "الكهف" في المانع الحقيقي، حيث معناه: إلا أنّ الله أراد أن تأتيهم سنّة الأولين من أنواع الهلاك في الدّنيا أو يأتهم العذاب قبلا في الآخرة، فأخبر أنّه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين، ولا شكّ أنّ إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافي مراده، فهذا حصر في المانع الحقيقي، لأنّ الله هو المانع الحقيقي.

المبحث الرابع: المشكل من حيث القراءات ورسم المصحف

سبق أن ذكرت تعريف القراءات، وأنها: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله، وبينت هناك أنّ اختلاف القراءات كان مثارا للإشكال عنه بعض المفسرين ممّا أدّى ببعضهم إلى الإطالة في البيان والتوضيح في محاولة توجيه القراءة، وعرض أقوال أهل العلم فيها، وذلك رغبة في دفع الإشكال الوارد، ويجب هنا أن نفرق بين مسألتين، تردان عند المفسرين.

١- ردّ القراءات أو تضعيفها أو الحكم عليها بالشذوذ، وهذا وإن كان من أسباب خفاء المعنى، إلا أنّ هناك سببا آخر هو مخالفة قواعد العربية. وهناك قاعدة مهمة في هذا الموضوع: وهي: أنّ القرآن الكريم هو الحجة البالغة، وعلى أساسه يكون تقييد القواعد، وعليه فينبغي تصحيح ما وضع منها إذا تعارض مع شيء من القراءات المحكمة.

٢- أما المسألة الثانية فهي أن لا يصل الأمر إلى ردّ القراءة أو تضعيفها أو الحكم عليها بالشذوذ، ولكن يحكم عليها بأنّها قراءة مشكلة، وهذا يرجع بعد الاستقراء بعدد من الأمثلة إلى سببين:

- خفاء الوجه الإعرابي على هذه القراءة، وقد سبق الحديث عنه.
- خفاء المعنى على هذه القراءة، وهذا أوان الحديث.

ويلزم المسلم أن يعتقد أنّ كل قراءة من القراءات الواردة في الآية، هي قرآن يجب الإيمان بأنه منزل من عند الله تعالى.

وبناء على ما سبق لا ينبغي الترجيح بين القراءات، خصوصا إذا أدّى هذا الترجيح إلى إسقاط إحدى القراءتين كما قال الزركشي (رحمه الله).

والظاهر أنّه لا مانع من أن يستشكل أحد المفسرين القراءة باعتبار أنّه يريد أحد ثلاثة أمور:

- استشكال الوجه الإعرابي، لا نفس القراءة.
- استشكال المعنى المبني على القراءة، لا نفس القراءة.
- استشكال الإعراب والمعنى، لا نفس القراءة.

أمّا ما يتعلّق برسم المصحف وعلاقته بالمشكل القرآني

علم الرسم: العلم الذي تعرف به مخالفات خط المصاحف العثمانية التي ارتضاها الصحابة في عهد عثمان رضي الله عنه لأصول الرسم القياسي في كتابة الكلمات والحروف، وهذا قد تم في عهد عثمان

ﷺ بموافقة جميع الصحابة، فلم يشذّ منهم أحد، ولم يخترعوا كتابة جديدة أو يصطلحوا على طريقة مبتكرة، وهذا لم يزل إلى أن ظهر علماء اللّغة في "البصرة" و"الكوفة" وغيرهما، فأسسوا لفن الكتابة ضوابط بنوها على أقيستهم النحوية، وأصولهم الصرفية، وسموها على الخط القياسي أو الاصطلاحي المخترع، وسموا المصحف بالخط المتبع. وقد أدى هذا الأمر إلى الاختلاف النسبي بين كتابة المصحف والكتابة الإملائية المعروفة، ممّا دعا علماء القراءات والرسم إلى تأليف كتب تشرح هذه الاختلافات وتستنبط قواعد رسم المصحف، فظهر علم رسم المصحف.

أما وجه الربط بين المشكل ورسم المصحف

إنّه قد يشكل المعنى على بعض المفسرين لعدم مساعدة المصحف على ترجيح ذلك المعنى، فيلجأ بعض المفسرين إلى طرح الخلاف في الرسم باعتبار أن الرسم اصطلاحي، لا ينبغي أن يشكل المعنى لأجله. وأحيانًا ما يتجه البعض إلى جعله من المرجحات للقراءة، وقد أشار الإمام الطبري (رحمه الله) لذلك وضع له شروطًا، حيث قال: "الواجب في كل ما اتفقت معانيه، واختلفت في قراءته القراء، ولم يكن على إحدى القراءتين دلالة تنفصل بها من الأخرى غير اختلاف خط المصحف، فالذي ينبغي أن تؤثر قراءته منها ما وافق رسم المصحف"، وينبغي أن يقيد هذا الإيثار بكونه اختيارا، لا ترجيحا لقراءة على الأخرى، لكي لا نقع في ردّ القراءات الثابتة، كما فعل ذلك بعض المفسرين دون قصد، كما أشكل الآية {قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} [طه: ٦٣]، وأطنب فيه الكلام من جهة العربية أو من جهة الرسم أخذًا وردًّا، بذكرَ أقوالَ عائشة وعثمان (رضي الله عنهما) وغيرهما من أهل العلم. والظاهر أنّ الأمثلة على هذا النوع قليلة جدًّا، فلذلك لم أورده في الفصل الخاص بأسباب استشكال الآيات.

الفصل الرابع: طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن

وفيه أحد عشر بحثا، وهي: ١- تحرير وجه الإشكال. ٢- معرفة سبب النّزول. ٣- ردّ المتشابه المشكل إلى المحكم وإلى العالم به مع الإيمان والتصديق. ٤- اعتبار طريقة القرآن وعادته في دفع الإشكال. ٥- جمع الآيات ذات الموضوع الواحد. ٦- النظر في السياق. ٧- تلمس الآيات والآثار

الصحيحة الدّافعة للإشكال. ٨- الإعراب وأثره في بيان المشكل. ٩- الجمع بين الآيات بإعمال قواعد الترجيح عند المفسرين. ١٠- النسخ. ١١- التوقّف.

التمهيد:

هذا الفصل من أصعب الفصول، لأنّ الإشكال أمر نسبي، فقد تشكل على بعض المفسرين آية، ولا تشكل على آخرين، فوضع خطوات واضحة المعالم لدفع الإشكال عن الآيات صعب من هذه الجهة، لكن هناك بعض المعالم الرئيسة التي سلكها أشهر المفسرين في دفع الإشكالات الواردة على الآيات، أضعها على هيئة مباحث.

وقبل ذلك هناك بعض التنبيهات والتقييدات المهمة، كي يستصحبها القارئ أثناء قراءة مباحث هذا الفصل.

١- هذا الفصل مخصوص بطرق دفع الإشكال الوارد على الآيات دون وضع الضوابط والأصول التي ينبغي أن تسلك في تفسير القرآن، وكذا دون وضع قواعد للترجيح عند اختلاف المفسرين.

٢- ليس كل إشكال يحكى في كتب التفسير "كالبعض" له حظ من النظر، فإنّ بعضهم قد يرى أو يتوهم أنّ الآية مشكلة، والحال أنّها ليست كذلك، ولذلك يأتي من بعده من المفسرين، ويرد عليه مقالته.

٣- المقصود به أنّ جميع القرآن مما يمكن فهمه، وتدبره، والعلم بما فيه، وهذا هو الصحيح، أي اليسر في الحفظ والفهم والامتثال.

٤- المطلوب ممن وقع له إشكال أن يبذل الوسع في دفعه ورفعه، وليحذر من الإقدام على تفسيره بالرأي، فلئن كان أهل العلم قد وضعوا لمن يتعاطى تفسير كتاب الله تعالى شروطًا وأدوات، فما لك لمن يتعرض للمشكل له، أما إن كان فاقدًا للأهلية أو كان من عوام المسلمين فلا ضير عليه، والواجب في حقّه سؤال أهل العلم.

٥- أشار ابن القيم (رحمه الله) إلى أنّ آيات الأحكام قد تشكل على النّاس، وأما آيات الأسماء والصفات فيشترك الخاص والعام في فهمهما أصل المعنى.

٦- ما يذكر في هذا الفصل إنّما هي طرق لدفع الإشكال، قد تفلح وقد لا تفلح، وذلك أنّ مقاليد الأمور بيد الله العزيز، فينبغي لطالب الحق الوقوف بين يدي الله تعالى، وأن يسأله ويلح في المسألة بأن يزيده علما بما أشكل عليه، فإن الله تعالى إذا علم من عبده صدق اللجوء وصحة الغاية أعانه ووفقه وسدّده، إلى هنا ما أردت بيانه من التنبيهات والتقييدات قبل الشروع في ذكر طرق الإشكال عن آيات القرآن.

المبحث الأول: تحرير وجه الإشكال

إنّ أول أمر ينبغي أن يسلكه من استشكل عليه فهم آية أن يقف على السبب الذي استشكلت الآية لأجله، فإذا تبين أنّها مشكلة، يبحث عن الطرق التي يدفع بها هذا الإشكال، حيث إنّ أكثر الإشكالات وردت من جهة أنّه عرض النص الإلهي على ما عنده من الاعتقادات أو الأحكام، بينما كان الصواب أن يعرض ما عنده على النص الإلهي، وهذا هو أوقع كثيرا من المفسرين في استشكال آيات الصفات، وهذا مردود، والحكم عليها بأنّها من المتشابه غير مقبول.

إنّ تحرير وجه الإشكال عند أكثر المفسرين سمة غالبة، يتّبعون الخطوات التالية عند التعرف على أنّ الآية مشكلة.

- الإشارة إلى أنّ الآية مشكلة بالنّص أو ما يقوم مقام النّص.
- تحديد نوع الإشكال.
- تحرير وجه الإشكال، وهل له تعلّق بآيات أخرى مماثلة.
- دفع الإشكال بإحدى الطرق في هذا الفصل أو ببعضها.
- قد يسقط المفسر بعض هذه الخطوات، فمن هنا يحتاج القارئ إلى المزيد من النظر والتدقيق لتحرير وجه الإشكال، وقد يحتاج إلى مراجعة عدد من التفاسير في ذلك، وهذا أي تحرير وجه الإشكال يساعد على دفع الإشكال من جهة فهم كلام من تكلّم على الآية من المفسرين، وقد يساعد على ترجيح الجواب الصحيح من الأجوبة وأهميته لا يعقل عن شبيهه: "تحرير محل النزاع في المسائل الفقهية".

المبحث الثاني: معرفة سبب النّزول

ذكر أهل العلم أنّ معرفة سبب النزول سبيل لفهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب كما قال ابن تيمية (رحمه الله)، وكذلك أنّ معرفته من أسباب إزالة الإشكال الوارد على الآيات، وقال السيوطي (رحمه الله): زعم زاعم أنّه لا طائل تحت هذا الفن لجريانه مجرى التاريخ، وأخطأ في ذلك، بل له فوائد، منها: الوقوف على المعنى وإزالة الشبهة.

المبحث الثالث: ردّ المتشابه المشكل إلى المحكم وإلى العالم به مع الإيمان والتصديق

وذلك أنّ الواجب على كل أحد أن يعمل بما استبان له، وأن يؤمن بما اشتبه عليه، وأن يردّ المتشابه إلى المحكم، و يأخذ من المحكم ما يفسر له المتشابه ويبينه، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضا، ويصدق بعضها بعضا، فإنّها كلّها من عند الله تعالى، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره، هذه طريقة الصحابة والتابعين في التعامل مع المحكم والمتشابه، كما قال الحسن البصري (رحمه الله) في تأويل قوله تعالى: {يتلُونَهُ حَقَّ تلَاوته} [البقرة: ١٢١]، يعملون بمحكمه، ويؤمنون بمتشابه، ويكلون ما أشكل عليهم إلى عالمه.

المبحث الرابع: اعتبار طريقة القرآن وعادته في دفع الإشكال

يقول الإمام ابن القيم (رحمه الله): مراد المتعلّم يعلم من: ١- لفظه المجرد تارةً. ٢- المقرون تارة. ٣- ومنه ومن لفظ آخر يفيدان اليقين بمراده تارةً. ٤- ومنه ومن بيان آخر بالفعل أو القول يحيل المتكلّم عليه تارةً.

وليس في القرآن خطاب أريد منه العلم بمدلوله إلا وهو داخل في هذه الأقسام، وقال: "إذا تأمل من بصره الله طريقة القرآن والسنّة، وجدها متضمنة لرفع ما يوهمه الكلام من خلاف ظاهره، وهذا موضع لطيف جدًّا في فهم القرآن.

المبحث الخامس: جمع الآيات ذات الموضوع الواحد

وهذا مسلك مهم في دفع الإشكال، ذلك أن ما أجمل في موطن، فإنه قد فسر في موطن آخر، وما اختصر في موضع بسط في موضع آخر، وقد كان هذا المسلك أحد المناهج النبوية وأصحابه في دفع الإشكالات عن الآيات.

المبحث السادس: النظر في السياق

وللسياق القرآني أهميته الكبرى في دفع الإشكال ورفعه، وقد أشار إليه الزركشي (رحمه الله): "ومما يعين على المعنى عند الإشكال أمور: الرابع: دلالة السياق، فإنّها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدّلالة، وهو من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلّم، فمن أحمله، غلط في نظيره، وغالطه في مناظراته.

ويراد بـ "السياق": هو مجموع ما قبل الآية (سباق)، وما بعدها (لحاق). وتتبين أهميته باستخدام عمر وابن عباس وعكرمة (رضوان الله عليهم أجمعين)، في دفع الإشكال، وهو أيضا مما اعتنى به كثير من المفسرين في تفاسيرهم.

المبحث السابع: تلمس الآيات والآثار الصحيحة الدافعة للإشكال

لا تخفى منزلة السنّة من القرآن، فهي شارحة للقرآن، وموضحة له، ودافعة الإشكال الذي يتوهم في آياته، وقال ابن تيمية (رحمه الله): "ومما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك أقوال أهل اللّغة"، وقال الزركشي (رحمه الله): "للنّاظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة: الأول: النقل عن النبي ﷺ، وهذا هو الطراز الأول، فلا بدّ من التحقق من صحة الأحاديث الواردة في ذلك، ومن الحذر من الضعيف فيه والموضوع، ولو كان فيه رفع الإشكال، إذ هو من باب المرفوع، ولكن المنهج الصحيح يأبى ذلك.

المبحث الثامن: الإعراب وأثره في بيان المشكل

سبق أن أشرت إلى أنّ الإعراب من العلوم الجليلة التي اختصت بها العربية، فهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يوقف على أغراض المتكلّمين، كقول: ما أحسن زيد، غير معرب، لم يعرف مراده، وقد استخدمه بعض المفسرين في بيان المشكل ودفعه.

المبحث التاسع: الجمع بين الآيات بإعمال قواعد الترجيح عند المفسرين

من المعلوم أنّه لا مجال لترجيح آية على آية كما هو العمل عند توهم التعارض بين الأحاديث، فهم يرجحون حديثا على حديث عند التعارض الظاهر، ولهم في ذلك طرق شتى، حاصلها العمل بالراجح وترك المرجوح، كما في القرآن، فالجمع بين الآيات لا بدّ منه، ومن طرق الجمع إعمال قواعد الترجيح، وهذا الترجيح ليس بين الآيات قطعا، وإنما هو ترجيح بين أقوال المفسرين، هو أبرز المسالك التي يسلكها المفسرون لدفع المشكل.

المبحث العاشر: النسخ

ومن المعلوم أنّه إذا تعذّر الجمع والترجيح انتقلنا للنسخ، وهذا عندما تحقّق شروط النسخ كاملةً، فإن لم توجد هذه الشروط انتقلنا من الجمع والترجيح إلى التوقّف كما سيأتي.

وإنّ النسخ أيضا يعدّ أحد طرق دفع الإشكال الوارد على الآيات عند البعض، ولا يدخل معنى في هذا المبحث إلا النوع الثالث من أنواع النسخ، وهو نسخ الحكم وبقاء التلاوة، وقد سبق أنّ من أسباب استشكال الآيات: احتمال الآية للإحكام أو النسخ، والصواب أنه لا نسخ فيه. فيتلخص مما سبق أنّه يجب الاعتناء بهذه القضية وعدم الاستعجال فيها. وكذلك كل قضية صح القول بالنسخ فيها، لم يلجأ أهل العلم للقول به إلا بعد الاستشكال وعدم إمكانية الجمع.

المبحث الحادي عشر: التوقّف

هو الامتناع إلى أمد عن إصدار حكم يرفع به الإشكال الوارد على معنى الآية لعدم القبول بهذا الحكم عند المتوقف.

والتوقّف من المفسرين ما لم يتّضح أفضل وأولى من أن يقول في الآية بلا علم، فيدخل في باب القول على الله تعالى بلا علم.

وقد يعنى بالقول بـ "التوقف": التوقّف إلى أمد لا إلى الأبد، وبمعنى آخر: فإنه يلزم كل مشكل للآيات أن يستمر في المبحث عما يزيل الإشكال ويدفعه تحقيقًا للأمر الإلهي بتدبر الكتاب. فالتوقّف لا يعنى أنّ الآية لا معنى لها، وأن استشكالها حائل دائم عن تدبرها، والعمل بمدلولها، وذلك لأنّ المذهب الصحيح بالاتفاق أنّه ليس في القرآن ما لا معنى له.

وبذلك يتبين أهميته، وأنّه من الطرق المعتبرة في دفع الإشكال، فينبغي للمسلم الحذر من الإقدام على القول في كتاب الله تعالى بلا علم، خاصة في الآيات المشكلة، والتي يلزم للقول فيها ودفع الإشكال عنها أن يكون المتكلّم من الراسخين في العلم.

خاتمة الكتاب:

قد عاش المصنّف فيه ما يزيد على ثلاث سنوات في جمع المتفرقات وترتيب المسائل، وضبط المشاكل؛ كي يفتح هذا الكتاب أمام الباحثين في الدّراسات القرآنية عن المشكل في القرآن، وقد ظهر له بعض النتائج المنثورة في ثنايا البحث:

١- أنّ البحث في المشكل يتطلّب تمييز الاتجاهات العقدية والفقهية لمؤلّفي الكتب والمصادر التي يرجع إليها؛ لما في ذلك من تأثير على ما يدونونه من علوم.

٢- أنّ معرفة المشكل في القرآن وكيفية دفعه من العلوم المهمة التي ينبغي توافرها لمن أراد أن يفسر القرآن.

٣- أنّ الاستشكال في القرآن أمر نسبي، فقد يشكل على أحد ما لا يشكل على الآخر، وبذلك يتبين أنّه:

- ليس كل استشكال الآية له اعتباره وحظّه من النظر.
- ينبغي النظر إلى التفاسير ذات الاتجاه الواحد على هذا الأساس.
- ليس في القرآن آيات لا يعلم معناها، ولكن القضية أنّه قد تخفى المعنى على البعض دون بعض.

٤- أنّ الحاجة إلى بيان المشكل تزداد كلّما كان الزمان زمان جهل وبعد عن آثار النّبوة، وكذلك بالعكس، ويتّضح ذلك عن نظر في تاريخ علم التفسير.

٥- أنّ العلم بالمشكل القرآني أمر مرغب فيه، وأنّ نشره والكلام فيه يتطلّب الرسوخ في العلم من قبل المتكلّم نفسه، مع وجود حاجة السائل إلى البيان ودفع الإشكال عنه، وتوفّر النّـية السليمة لديه.

٦- لوجود المشكل في القرآن حكم جليلة، وفوائد مهمة، من أبرزها:

- كان من أساليب العرب في الكلام ما يحتاج إلى إعمال الفكر، وكدّ الذهن للوصول إلى مرمى قائله وقصده، وهذا الأسلوب هو المستحلى عندهم، وكذلك كان نزول القرآن حافلاً بالكثير من الوجوه البلاغية والأنواع البيانية.
- ابتلاء الله لعباده حتى يميز الخبيث من الطيب، وصادق الإيمان من المنافق، فإنّ من يحاول التشكيك في القرآن وإظهار تعارض آياته فلا شكّ في نفاقه وإلحاده.
- البحث في المشكل يوجب بذل المزيد من الجهد والمشقّة للوصول إلى ما يدفع الإشكال مما يحصل معه المزيد من الثواب.
- البحث في المشكل يوجب على الباحث تحصيل علوم شرعية كثيرة من الحديث والفقه واللّغة العربية، وذلك لاستعمالها في دفع المشكل، فكان وجود المشكل سببا في تحصيل هذه العلوم.

٧- هناك أسباب تستشكل الآيات لأجلها، منها:

- أن الإنسان قد ينشأ على عقيدة مخالفة، ثم يبدأ بعرض نصوص الكتاب والسنّة عليها، فما أمكنه أن يتأوله على عقيدته تأوله، وإلاّ قال إنّ هذه النصوص من المشكل والمتشابه.
- أن يتوهم القارئ اتحاد الموضوع الذي تتحدّث عنه الآيات، بينما الحق أنّ كل آية لها موضوعها الذي يختلف عن الآية الأخرى.
- أنّه قد تتحدّث الآيات عن موضوع واحد، ولكن موضع ومكانة آية يختلف عن موضع ومكان آية أخرى.

- أنّه قد ترد عدد من الآيات تتحدّث عن شيء واحد بألفاظ مختلفة، وذلك ناشئ عن أنّها تحكي أحوالاً وأطوارا لهذا الشيء.
- توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النّبوية.

٨- من أنواع المشكل القرآني:

- ما يظن فيه تعارض واختلاف بين الآيات مع بعضها البعض أو مع الأحاديث، أو توهم استحالة المعنى المفهوم من الآية.
- التشابه النسبي الذي هو أحد أنواع المتشابه المعنوي.
- المشكل اللّغوي بجميع صوره.
- ما يتعلّق بالقراءات ورسم المصحف.

٩- يلزم كل مشكل للآيات أن يستمر في البحث عما يزيل الإشكال ويدفعه، وذلك تحقيقًا للأمر الإلهي بتدبير الكتاب، وله أحد عشر طريقًا مما يدفع به الإشكال عن الآيات.

١٠- أنّ حصر الآيات المشكلة التي وردت في كتب التفسير من الأمور الصعبة لفرد واحد، فلذا ينبغي لطلاّب الدّراسات العليا أن يتناولها لتقليل استشكال الآيات.

والحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء وعلى آله وأصحابه أجمعين.